

بيان

لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب يدين بأشد العبارات بعض الادعاءات المغلوطة

بشأن أوضاع حقوق الانسان

أدانت لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب بأشد العبارات الادعاءات المغلوطة والمغايرة للواقع مُعتبرة إياها بأنها تعبر عن أهداف ميسرة، ونهج غير متوازن يتجاهل بشكل مُتعمد ما حققته الدولة المصرية من خطوات فعالة من أجل ترسيخ حقوق الانسان وتعزيزها عبر مقاربة شاملة تركز على الارتقاء بحياة المواطن المصري في كافة المجالات.

وفي هذا الإطار تثنى لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب ما قامت به النيابة العامة المصرية من جهود مكثفة لإزالة أي لبس بشأن وفاة المحبوس احتياطياً بقسم شرطة المنتزه وكشف جميع الملابس الخاصة بتلك الواقعة مُعتبرة أن ذلك يُعد أبلغ تعبير عن سياسة الشفافية التي تنتهجها الدولة المصرية بكافة مؤسساتها في الجمهورية الجديدة.

كما أشادت اللجنة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان التي أطلقتها الدولة المصرية مؤخراً، وما شهدته المؤسسات العقابية من تطور ملحوظ وذلك عقب تحولها لمراكز للإصلاح والتأهيل والتي تستهدف تأهيل النزير بالسجون ليصبح فرداً نافعا للمجتمع عقب قضاءه مدة العقوبة، ومؤكداً على التطور الكبير الذي شهدته المنظومة الأمنية المصرية.

ولكن على الصعيد الآخر أدان البيان الصادر عن اللجنة تواصل السيد جورج إسحاق عضو المجلس القومي لحقوق الانسان مع بعض القنوات الفضائية الخارجية، معتبراً أن ذلك خروجاً غير مقبول عن القواعد والمسالك القانونية المُفترض أن ينتهجها المذكور في مثل هذه الأمور والتي يتبعها المجلس القومي لحقوق الانسان للتحقيق في أية ادعاءات خاصة بحقوق الانسان.

ويهييب البيان بعدم الانجراف وراء الادعاءات والشائعات المضللة التي تروجها الجماعات والتنظيمات الارهابية بهدف زعزعة ثقة المواطن المصري في مؤسساته الأمنية والقضائية، حيث تؤكد لجنة حقوق الانسان بمجلس النواب على أنها لا تألو جهداً في القيام بواجبها الدستوري والتشريعي في كافة مجالات حقوق الانسان، وأشار البيان أن الزيارات الدورية التي تقوم بها اللجنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل وأقسام الشرطة لتفقد أحوال النزلاء وتقديم كافة أوجه الرعاية لهم تثبت بجلاء الطفرات الإيجابية التي تحققت في مجال حقوق الانسان في مصر.